جمادى الثانية ٧ سنة ١٣٤٢ ـ وفي ١٤ جانفي ١٩٢٤

* تونس للتونسيين *

ثمن النسخة ٢٥ صانتيما   السنة الثالثة العدد ٥٤

جميع الرسائل يجب ان تكون باسم صاحب ومؤسس جريدة « الامة »
الحاج علي بن مصطفى
صندوق البوسطة عدد ٣٨١ تونس

قيمة الاشتراك في القطر التونسي عن سنة ٢٠ فرنكا
ونصفها لطلبة العلم
وفي الخارج ٣٠ فرنكا والاعلانات يتفق في شانها مع الادارة

"EL OMMA"
Tout ce qui concerne l'administration doit être adressé au nom du Directeur:
Hadj Ali ben Mustafa. Rue El Balghas N° 22 Tunis



نشرة ملية اسلامية

انتقى امة انتم بنوعها الـ ٥ سطراوي في الليالي المدلهمة
وفي الاقوام كنتم خير قوم * وفي القرآن كنتم خير امة
لكم في الراية العظمى هلال * ويابى الله الا ان يتمه

الاوامر الخفية

او

طور جديد في السياسة والتشريع

نريد ان نبحث اليوم عن السياسة الجديدة التي اصبحت تحكمنا بها الادارة . والمسالك المستحدث الذي توخته اخيرا في التشريع ونريد ان نعلم سلطة كل من رجال واكابر موظفيها وحدود هذه السلطة التي عينتها الاوامر او المعاهدات حتى نتمكن من ادراك الفرق بين المسطر والواقع وبين ما يتعهد به القوم في وثائقهم ومقرراتهم وبين سياستهم العملية الماثلة في تصرفاتهم في ادارة البلاد وحكم هذه الامة .

نريد ان نبحث عن كل هذا وغيره مما له به علقة وان نعلم تفاصيله . ونريد ان نبينه للناس حتى لا تخفى عليهم من امور بلادهم خافية . وحتى لا يفوتهم سر هذا النظام الذي ينزل ببلادهم في دركات المسخ والقلب ويرمي بهم الى مجاهل من مستحدثات الامور ربما لا يجدون فيها الى معرفة الماضي سبيلا

كان الاجانب على عهد استقلال الحكومة التونسية اكثر الناس تذمرا من سلطة الفرد واشدهم مقتا للنظام الموجود اذ ذاك الذي لا يقرر الحرية اللازمة للعمران ولا يحدد سلطة رجال الدولة واولى الامر فيها ولا يعطي الضمانات الكافية التي تقي الانسان غائلة المستبدين وتدفع عنه ايد الظلمة العادية .

وكانوا ينكرون على التونسيين رضوخهم لهذا النظام ورضاهم بذلك العيش الغير المامون . وآل بهم الامر الى الاستنجاد بحكوماتهم لارغام الحكومة التونسية على اجراء قانون التنظيمات الخيرية او الدستور الذي بعثت به الدولة العثمانية لاجرائه هنا حتى يتمتع الرعايا بما فيه من حرية وضمان حقوق وفعلا فقد هاجت تونس اساطيل الاروبيين ومن بينهم فرانسا الملوكية اذ ذاك وقامت بشبه مظاهرة بحرية ونزل قواد الاساطيل الى الباي وابلغوه رغبة حكوماتهم في اجراء القانون الذي بعثت به الدولة العلية . ذلك القانون الذي يقضي على السلطة الفردية ويقوض ركن الاستبداد وينشر لواء العدل والامن . وكان ما كان من الاخذ والرد من اولئك القواد والامير بما افضى الى اعلان دستور عهد الامان الذي تمتع به السكان كافة ومن بينهم هؤلاء الاروبيون والفرنسويون منهم بالخصوص

بقى ذلك القانون مدة ثم عطل موقتا بسبب الفتنة القائمة في البلاد ورجع حكم الفرد كما كان قبلا وتعاقبت النكبات الواحدة اثر الاخرى حتى كان الاحتلال والاستيلاء.

خمدت نار الفتنة وخمدت نار الحرب بعدها واستتب النظام وخيم الامن والعافية وكان الناس يمنون انفسهم بازالة ذلك التعطيل الموقت لنظام الدستور حتى تحل الشورى محل الاستبداد والعدالة محل الظلم فترجع للناس حريتهم وضماناتهم المفقودة فيتبدل خوفهم امنا . فما راعهم الا والحكومة التي ارغمتنا على الشورى وهي على النظام الملوكي تاباها علينا وهي الجمهورية المعلنة لحقوق الانسان !!!

منذ بداية عهد الاحتلال حتى الآن وادارته مؤيدة لنظام الاستبداد محافظة بكل قواها على بقاء السلطة الفردية معارضة اشد المعارضة في ايجاد اي نظام يخول البلاد واهلها حرية ما ويمنحهم شيئا مما تقتضيه الانظمة الديموقراطية ويوجبه دين الاسلام الذي تدين به هذه الامة متظاهرة بحرصها على رعاية نفوذ الملك وحفظه لخاصة نفسه متناسية ان دين الملك يوجب الشورى ويمقت الاستبداد . وان البلاد دستورا معطلا لاسباب زالت وزال اثرها قد كانت حكومة هذه الادارة من اشد الراغبين في اجرائه .

ان هذه السياسة واضحة الاثر معلومة الغاية . فان الممثلين لادارة الاحتلال والمديرين من قبلها الذين يتعاقبون على هذه البلاد يبذلون غاية الجهد في التسلط على التشريع والاستحواذ على السلطة الداخلية والتمكن من زمامها حتى تنقاد البلاد ومن فيها الى السبيل التي يختارونها لها وحتى ينفرد كل منهم بالنفوذ في دائرته فلا هو بالمسؤول عن عمله ولا عمله بالمتعقب ومعلوم ان الوسيلة الوحيدة التي تمكنهم من هذا الامر هو المحافظة على بقاء السلطة بيد فرد والمعارضة في ايجاد النظام الديمقراطي الذي يقف عقبة في سبيل كل من يريد الاستحواذ على السلطة واستلام مقاليد التشريع وجعلها بيد فرد او افراد غير مسؤولين ففعلوا ذلك واجروه

وهكذا اقتسم هؤلاء سلطة البلاد .

فالمديرون يشرعون ما يرونه والمراقبون يفعلون ما يشاؤون والنفوذ الاكبر كان للكتابة العامة وللسفارة منه نصيب وهذه الهيئة في مجموعها ليست مسؤلة للحكومة الفرنسية مباشرة وانما هي لنظر دائرات خاصة ولذا يسمونها « ادارة البيروات » وهذه الدائرات تحت نفوذ جماعة من الانتفاعيين من اصحاب المشاريع المالية الكبرى والمؤيدين لفكرة الاستعمار الذين لا يفكرون الا في استعمار البلاد بما يعود على ثروتهم بالنمو وفكرتهم بالتقدم ولا يبالون بموت الامة ولا بحياتها ولا يبالون ايضا بمصلحة امتهم وحكومتهم التي تتضرر بدون شك من هذا السير المعوج

هذا هو الدور القديم الذي كان للسياسة والتشريع منذ اربعين عاما وهو على فساده لم نشاهد فيه ما نشاهده اليوم من صدور الاوامر الخفية والتشريع السري الذي ينفذ . ويعمل به ولم يكن بامر من الملك ولا قرار من وزيره الاكبر » ولا هو ضمن القوانين التونسية »

ان هذه الامة التي تشكو وتتذمر من سلوكهم فيقولون عنها انها عدوة النظام ليست تعيش تحت السلطة الفردية المطلقة فقط بل هي في بلد ليس له قانون اساسي ولا مسؤلية حكومة ولا تعقب موظفين وانما هي وسط نظام الاوامر والقرارات الغير المحدودة التي تصدر طبق رغائب رؤساء الادارة والمديرين . ولم يقتصر هؤلاء على نظام الاوامر المعلومة على ما فيه بل اضافوا اليه نظاما آخر علمناه اليوم هو نظام الاوامر الخفية ايضا !!!

ان النظام السابق يعتبر التشريع بيد الملك والتنفيذ بيد وزيره الاكبر وهذا له السلطة التامة في ادارة الداخلية وله حق النظر والتصرف في كل امورها والعمال وكل من له سلطة في الافاق تحت نفوذه وكان الكاتب العام مراقب لتنفيذ المعاهدة في العاصمة فقط كما ان المراقبين في الآفاق مراقبون لتنفيذها في الآفاق فحسب . وكان كل مدير لادارة هو لنظر الحكومة التونسية ويعتبر بمثابة وزير لما كلف به من مال ونافعة وحقانية وامن عام . وكان السفير يعتبر من جهة ممثل فرانسا هنا ومن جهة اخرى هو وزير الخارجية للحكومة التونسية لان تونس فقدت استقلالها الخارجي بسبب الاحتلال وخلفتها فيه فرانسا فممثلها هو الذي له السلطة في هذا الصدد لا غير .

ولكن بفضل الاصلاحات ... المجعولة بنية حسنة ... قد تغيرت الارض ومن عليها واصبح المحكوم حاكما والمامور آمرا وتغيرت الحال تغيرا هوا للفوضى وساوت بانعدام المكفالات وفقد الضمانات

فاصبحنا نذهب الى مدير الداخلية لاخذ رخصة في اصدار صحيفة فيجيبنا بعد تسويف ماس بالكرامة بانه ماذون من حضرة المقيم بان لا يعطي ادنى رخصة في اصدار صحيفة عربية لان جنابه ناقم على الصحافة والصحفيين

ثم نطلب الترخيص في تاسيس جمعية ادبية فيجيبنا بان حضرة المقيم لا يود الجمعيات ولا يسره وجودها . وهذا ايضا بعد مماطلة عامين وثلاثة .

ثم تصدر لادارة البريد اوامر خفية في منع بعض المطبوعات من الدخول الى المملكة وكذا يصدر مثلها الى ادارة قرق البحر

وتصدر ايضا مناشير للمراقبين والعمال بها اوامر خفية ايضا يامرون فيها بمراقبة كل فرد ياتي الى تلك الجهة مراقبة شديدة اذا كان ممن ينتمون الى الدستوريين لان الحكومة ؟ : قمة على الدستوريين

واذا اردت ان تلتفت الى سلوك بعض العمال والمراقبين مع من يسمونهم دستوريين فلربما لزمتك الاسفار المديدة لاحصاء ما يلاقيه احرار كل بلاد من الاضطهاد المامور باجرائه خفية

فهل من امر علي صدر في هذه الاجرآت كلها ام هل من قرار وزيري ؟؟؟

لم يكن من ذلك شيء . وانما هي اوامر خفية وقرارات سرية اقتضاها نظر الذي اصدرها ضد معارضيه ومنتقدي سياسته خاصة . فهي بمثابة الدفاع عن شخصه وآرائه هذا ما يجريه المقيم في حدوده وهكذا الذين يلونه والذين يلونهم الى آخر موظف في اصغر وظيف كل يجري ما يراه ويعمل ما يريده . ويسميه سياسة ويدعى انه من مصلحة الدولة وباسها وهذا القدر اللازم لجعل امره مطاعا مقبولا بالرضى من هذه الامة المسكينة

فهل من ضمان لهذه الامة يقيها خطر امثال هذه الاجرآت من سلطة الفرد وارادته ؟؟؟ ام نحن في حاجة الى زيادة البرهان على وجود الفوضى ؟

الشيخ عبد العزيز الثعالبي

والصحافة الشرقية

زعيم تونس في مصر

حل الزعيم الجليل الاستاذ الشيخ عبد العزيز الثعالبي مصر القاهرة منذ اسابيع قادما اليها من دار الخلافة فقبله المصريون بما يليق به من مظاهر الاجلال والاكبار واقام له كبراء رجالها وزعماء نهضتها مآدب التكريم واحلوه محل الكرامة وتوافد اليه افراد الجالية التونسية هناك من تجار وصناع وطلبة علم بالازهر وغيره يحيونه تحية زعيم عظيم وبطل كبير لقضية بلادهم العزيزة فاقبلهم حضرة الزعيم بشاشة عهد ناها منه وعطف عرفناه فيه والقى عليهم من نصائحه ما جعلهم يلهجون بالثناء عليه

وقد زار حضرته بعض اصدقائه الذين عرفهم من قبل والتقى بنخبة من رجال الصحافة واساطين السياسة هناك وفطاحل العلماء وامثال الكبراء وتحادث معهم في السياسة العامة والمسائل الاسلامية وعرج على المسالة التونسية وهنا اندفع الاستاذ يحكي ادوارها ويصف تفاصيل جهاد التونسيين في سبيل قضيتهم بما اعجب به السامعون وسر منه الحاضرون

ولقد صادف قدوم الشيخ الى مصر التفات المصريين الى قضية التجنيس بتونس وعزم الصحافة على الاشتغال بهذه القضية وكذا رجال الدين والسياسة فوجدوا في قدومه المورد العذب لاستقاء تفاصيل الاسباب والمسببات وجزئيات السياسة وكلياتها التي تبني عليها

وقد كتبت الصحافة المصرية بشان قدوم الشيخ ورحبت به ترحيبا لائقا بمثله فكتبت جريدة الاهرام الغراء ما ياتي :

الاستاذ الثعالبي

في ضيافة مصر

قدم القاهرة زعيم من زعماء تونس وبطل من ابطال جهادها الاستاذ الجليل الشيخ عبد العزيز

الثعالبي الاديب المشهور بعد ان زار بعض العواصم الاروبية التي لها علاقة بالشرق ثم عرج على دار الخلافة فحضي بمقابلة جلالة الخليفة المعظم ووقف هنالك على كل ما يهم داعيا كبيرا من دعاة الجامعة الشرقية الوقوف عليه باحثا في التطور الاخير في تلك الجمهورية الفتية القوية

وسيقضي في ضيافة مصر على الرحب والسعة فترة من الزمن يدرس فيها حالة مصر ويتعرف فيها درجة مابلغته نهضتها الاخيرة . وقد قابله الاديب سعيد الشماخي العامري افندي فتلقى منه جميل ثنائه على القوة المعنوية التي تشهد آثارها في الشعب المصري وعلى الصحافة المصرية التي شدت عضد هذه النهضة وعلى القائمين بزعامة لها وامله ان يتوج هذا الجهاد السلمي الشريف بالفوز في النهاية وقد اثنى كذلك على النهضة النسوية وما ابداه وفدها من الهمة في المؤتمر الذي عقد في ايطاليا اخيرا وقد علمنا ان الاستاذ الزعيم سيلقي محاضرات يعلن للناس زمانها ومكانها بعد

فنرحب بقدمه ونرجو له طيب المقام

وكتبت ايضا في عدد آخر :

الاستاذ الثعالبي في الازهر

كتب الينا بعض التونسيين من طلبة الازهر انه قد تفضل الرحالة الاستاذ الكبير السيد عبد العزيز الثعالبي بزيارة ذلك المعهد الجليل وبخاصة رواق المغاربة وقد احتفى به اولئك الطلبة وجلس اليهم الاستاذ يرشدهم ويلقي على اسماعهم طرفا من المعلومات في عدة موضوعات ثم انصرف مودعا بمثل ماقوبل به من الحفاوة والاكرام اه

وكتبت جريدة الجمهور :

الثعالبي في مصر

وصل الى هذا القطر فاضل من كبار فضلاء العالم الاسلامي ومجاهد من اعظم المجاهدين لرفع شان الدين الحنيف وبطل من ابطال الحركة الوطنية في تونس وهو الاستاذ الجليل السيد عبد العزيز الثعالبي

عرفنا الاستاذ في باريس في سنة ١٩١٩ ايام وجود الوفد المصري اذ قدم اليها اثناء انعقاد مؤتمر الصلح كما قصدها الشرقيون عامة وبينهم المصريون استنصافا للمؤتمر الذي ادعى انه سيقر الحق والعدل ويزهق الباطل وينصف الامم الضعيفة ويحرر الشعوب المستعبدة

وقد اجتمعنا بالاستاذ الثعالبي بباريس في ذلك العهد مرات طويلة فراينا عقلا راجحا وعلما غزيرا وذكاء موفورا وايمانا ثابتا

وشهدنا جهاده في سبيل بلاده مما كان له اثر عظيم تردد صداه في داخل مجلس النواب الفرنسي وعلى صفحات كثير من الجرائد الكبرى

وكان موضع اضطهاد شديد لقيه في سبيل مبادئه فلم يزده الا ثباتا على عقيدته وتمسكا بآرائه ومضيا في جهوده

فنرحب بالاستاذ الجليل ونرجو له طيب الاقامة بيننا

* * *

وكتبت جريدة لسان العرب الصادرة بالقدس الشريف بمناسبة اطلاع صاحبها على صورة الشيخ عبد العزيز الثعالبي ضمن صور مجلة اللطائف الغراء التي تصدر بمصر ماياتي :

ثلاثة صور غريبة

عبد العزيز الثعالبي — نقولا لحبيب موسى

احمد لطفي جمعه

عبد العزيز الثعالبي

روت صحف مصر خبر قدوم اديب تونس اليها فرايت ان اقدم الصديق لقراء اللسان كما عرفته في فروق «الآستانه» وباريس اديبا لامع الادب ووطنيا متقد الوطنية . وكما عرفت المروءة والشهامة والخلال الحميدة بالوطني الرحالة في كل قطر وصقع ومكان .

خفت روحه وعظم حجمه فلو رايته متشحا برنسه التونسي يسير الهوينا يتهادى على الجانبين لاستلفت نظرك ولقلت مع امرىء القيس : اجلمود صخر حطه السيل من عل ؟

فاني لا ازال اراه بعين الخيال وافدا على في القهوة بباريس بملابسه الوطنية فتتجهت اليه العيون واحدقت به الابصار كانها تسائله عن موطنه وبلاده فيجيبها لسان الحال بقول من قال : وهل بقي مثلي على حاله تنكر . ؟

عرفته في زمن حرب البلقان في فروق . فعرفت فيه خير اديب وصديق وقد تصافت روحانا حتى انه لم يكن ليمر بنا يوم لا نجتمع فيه فنتجاذب طراف الاحاديث والحديث يومئذ شجون وقد شاءت لنا العناية ان نجتمع بعد سبعة اعوام في باريس ليسعى كل منا من جانب الى غرض واحد فاتصلنا على غير افتراق واجتمعنا على احسن وفاق فكان لي بمجموعة الاديب وسلوة الغريب

محدث مفكه ، واديب غزير المادة ، ورحالة واسع الوقوف والاطلاع . وناقد ناعم ، ووطني تونسي يلتهب غيرة على تونس البيضاء والعرب والاسلام وحق له ان يفتخر بها . وحق لها ان تفاخر بمثله . فاذا اصغيت الى كلامه محدثا ظريفا باسما ضاحكا . الهاك حديثه عن كل ماعداه . فهو احد نوابغ هذا الادب الافريقي المتنقل الذي انبتته شواطي بحرنا المتوسط في النصف الاخير من القرن الماضي فرانه تونس والجزاير ومراكش ومصر وجزيرة العرب والهند وجاوة وسومطرا وفروق واروبا فجمع عن حقائقها ما وعاه صدره الرحب وفكره الواسع ونقده الصحيح فجاء مجموعة علم وادب واخبار في سفر حي ناطق من اجل الاسفار فاهلا بالوطني الفاضل الاديب وعسى ان يكون للقدس من تنقله نصيب الخ

«الامه» نحن لا يسعنا الا الثناء على همة رصفائنا الكرام الذين احسنوا قبال زعيمنا المعظم واكرموا وفادته فاحسنوا بذلك الى الامة التونسية واكرموها في شخص زعيمها المحترم . وانا لعاجزون عن اداء واجب الشكر لرجال مصر وساكنيها من الذين احتفوا بزعيم الاحرار التونسيين واحلوه بينهم محل الكرامة اذ راوا في شخصه الضحية الكبرى للاستبداد والاستعباد والمجاهد العظيم في سبيل القضية التونسية العظيمة والقضية الاسلامية الكبرى . وهم اعلم الناس بقيمة هولاء الرجال الافذاذ الذين اوقفوا حياتهم في سبيل تحرير الشرق من ربقة استعمار الغرب

ونؤمل من صحافة مصر الراقية ان تتجاوز حدود الاحتفاء بشخص هذا الزعيم الى الاشتغال بالقضية التي يمثلها وبيان حالة البلاد التي اوقف حياته في الدفاع عنها والتي خرج لرفع صوتها بين اصوات الامم الاخرى وبيان قضيتها للناس كما هي حتى لا تبقى مخاطة بالغموض الذي يمكن اعداءها من تصويرها في صورة غير مرضية

نؤمل ذلك ونرجو ان يكون صوتنا مسموعا خصوصا وخدمة القضية التونسية انما هي دفاع لاعداء والغرض منها ان تكون القضية وسيرها معلوما لدى العالم الشرقي كقضايا بقية امم فلا يستمعون فيها القول افاك اثيم

برهان الدين * وملكة

فرقدين في بيت بن رايس رزق بهما صديقنا السيد محمد بن رايس مدير مطبعة النهضة فنهنيه بهما ونرجو لهما حياة سعيدة في ضل ابويهما الكريمين

في صحف ايطاليا
الحركة العربية بتونس اثر الحرب

تابع لما قبله

(٦)

وقد اثرت الحكومة الفرنساوية على الصحافة العربية التونسية تاثيرا استثمرت منه فوائدها . وكان ذلك من شهر افريل ١٩٢٢ على الخصوص . فانها نجحت في تعطيل او ابقاء الصحف وايجاد خطة المعارضة والمضادة للوطنيين ، ومن اوليات الصحف التي ارتدت على اعقابها الجرائد الثلاث وهي المنير والوزير وافريقيا .

وهنالك الى اليوم عدة صحف اسبوعية اخرى تتبع خططا مختلفة ولم تبق من الصحف غير لسان الشعب والامة والعصر الجديد تقريبا هي التي تعرب عن فكرة مسيري الحزب الحر الدستوري

تطبيق الاصلاحات (١) — لقد قلنا في سالف المقال انه في سنه ١٩٢٠ تاسست حجرة تجاريـة وحجرة فلاحية اهليتان : وفي افريل ١٩٢١ قد اضيف الى الوزارة وزارة جديدة وهي وزارة العدلية وقد سمي وزيرا بها الطاهر خير الدين وهو نجل القائد الشهير مصلح البلاد التونسية في النصف الثاني من القرن الماضي الذي توفي بالآستانة سنة ١٨٨٩

لقد حذفت بمقتضى اوامر جويلية ١٩٢٢ وظيفة كاتب عام للحكومة التونسية : وفي شهر نوفمبر من ذات السنة اجريت انتخابات مجالس الاعمال ومجالس الجهات والمجلس الكبير وقد اجتمع هذا المجلس الاخير في ١١ دسمبر ١٩٢٢ للمرة الاولى وعند الاجتماع احتجت اقلية من المنتخبين (بالفتح) على الاصلاحات معلنة انها غير كافية وغير موافقة لرغائب الامة وطلبت انشاء مجلس تفاوضي بالانتخاب العام غير ان الاكثرية ومعها عمر البكوش رئيس القسم الاهلي بالمجلس الكبير — اكدت اخلاصها لفرانسا وعبرت عن امتنان البلاد للاصلاحات الممنوحة .

ثم ان مجالس الجهات قد عقدت جلستين عاديتين بعد بمراكز بنزرت وتونس والكاف وسوسه وصفاقس وذلك في اواخر شهر نوفمبر ١٩٢٢ وفي شهر يونية من هذه السنة (١٩٢٣)

ومن المطالب التي قدمت لمجالس الجهات نذكر على الخصوص المطالب ذات الاهمية وهي الاتية : تعميم التعليم . تنشيط الفلاحة احترام وعدم التعدي على الاحباس الخاصة وقد وقع افتتاح المجالس الخمس بمراكزها بطريقة فخيمة وبهرجان عظيم حضره المقيم م لوسيان سان

ثم ان مجالس الاعمال التي هي آخر درجة لهذا السلم الاداري والتي هي في الاصل عبارة عن كل اصلاحات جويلية ١٩٢٢ قد بدات بعد اشغالها معبرة عن رغائب قدمتها لمجالس الجهات وهي تقارير طولى تشتمل على مطالب تتعلق على الخصوص بالمدارس والطرقات وجلب المياه وغير ذلك .

رحله الباي الى فرانسا . ارتحل محمد الحبيب باي من بنزرت يوم ٧ جويلية الفابت (١٩٢٣) وزار مدينة باريس وغيرها من مدن فرانسا وقد اقتبل باحتفالات ثم رجع الى قصره بالمرسى يوم ٣٠ جويليه وهناك اقتبل بالتشريفات الملوكيه العادية وقد رافقه في رحلته م فلاندان (كذا بالاصل وصوابه م . سان) ورئيس الوزراء سي مصطفى الدنقزلي نشرت جريدة الزهرة بعددها الصادر في ١٤ اغشت اعلانا صادرا من الباي لرعاياه يعرب فيه عن سروره بالرحلة التي قام بها والتي اوجبها رد الزيارة لمر . ميلران رئيس الجمهورية الحالية . وصرح الباي بانه ممنون للفرنساويين لاقتبالهم واحتفائهم به وانه متعجب من نشاطهم وترقيهم في الصناعة والتجارة والفلاحة وانه يرغب من رعاياه ان يقتدوا بهم لكي يحصل ترقي الامة . وختم الاعلان بحث التونسيين على محبة الفرنساويين لاجل الفوائد المادية والادبية الحاصلة من العمل التعاوني المشترك

الحالة منذ شهر افريل ١٩٢٢ تغيرت كثيرا الحالة العربية التونسية — فانه بدل الاصلاحات الحقة التي كان يطلبها الحزب الدستوري قد منحت اصلاحات محدودة وتحوز فيها . وهي مع ذلك قد اظهر قسم من التونسيين ابتهاجهم بها قائلين انها تاتي بفوائد عند العمل بها .

ثم ان قوة الحزب هي الى اليوم عظيمة : ولا يمكن للحكومة الفرنساوية ان تغض الطرف عنها : ويظهر من التعليمات الواضحة ان الحكومة تتبع الحركة وتراقبها وتحاول تفكيك عراها . او التفوق عليها . وهي حركة يسيرها شبان متحمسون يقوم مستنيرون من العاصمة ولا تعد من المنخرطين الا الطبقة العامة الشعبية وجموع من آفاق المملكة (١)

« ايطوري روسي »

(١) ان سفر الثعالبي الى ايطاليا ثم الآستانة قد اثار شروحا مختلفة . فان بعض الصحف العربية مثل جريدة جحجوح والفرنساوية مثل جريدة لادباش تونزيان بعددها الصادر في ٧ اغشت قد قالت ان الحزب انفكت عراه وانحلت عزمته وذكرت وجوه الخلاف بين الرؤساء والاعضاء . غير ان صالح فرحات احد مسيري الحزب حقق في رسالة بعث بها الى جريدة تونس سوسيالست (٣ اغشت) ان الثعالبي ذهب للتداوي وان الحزب لم يزل سالما ثم ان الكاتب العام للحزب الافوكات احمد الصافي نشر بلاغا (جريدة الامة ١٠ اغشت) فند فيه دعاوي المعارضين اه تعريب عثمان الكعاك

(اوريتي مديرنو)

«الامة» عربنا هذه المقالة عن مجلة «الشرق الحديث . (اوريتي موديرنو) القراء لما لها من المساس بتاريخ المسالة التونسية وبالمسالة نفسها وفي املنا ان نعطي راينا فيها في العدد الآتي نظرا لضيق نطاق هذا العدد فلينتظر ذلك القرا منا في كل آت قريب

(١) هنالك بحث يتعلق بقيمة وتطبيق الاصلاحات نشره جوردج (ركتف الدعجلة الارشادات الاستعمارية Renseignements coloniaux. التي تصدرها لجنة افريقيا الفرنساوية — عدد ٦ جوان ١٩٢٣ ص ١٨٦ — ١١)

وهذا الاخير لا يعدم مناسبة لكي يعلن بان الاصلاحات كانت في اوقت المناسب وانها حرة وعطيت بكرم . اصدرها الباي بموافقة فرانسا الحامية

قضايا التجنيس

ام تترك الحكومة وسيلة لمقاومة الحملة الدفاعية الصادرة من الامة ومن الصحافة الوطنية ضد مشروع التجنيس الا استعملتها فحاولت ان تصدها لها من السيطرة عدة قوات من المشاركة في هذه الحملة ولكنها لم تستطع ذلك ولم يظهر لسيطرتها على الافكار من اثر الا في صف من تسميهم رجال الدين فانها تمكنت منهم حتى كتموا ما اوجبت عليهم الشريعة اذاعته في الناس . ولما طمى سيل هذه الحملة واستعصت عليها المقاومة ازمعت على الانتقام لنفسها بان لا تترك هذا الدور يمر بدون شهداء وقد احسنت بذلك للحركة الوطنية من حيث ارادت الاساءة اليها لان امثال هذه الحركات لا تقوم ولا يشتد ساعدها الا بكثرة الضحايا فيها وعظم التضحية التي يتطلبها عمل الانسان في هذا الصدد . ولا اظن الحكومة تجهل هذا الامر . ولا اظنها تجهل ايضا ان الذين يتطوعون من تلقاء انفسهم للوقوف في صف الجهاد الوطني وياخذون على عاتقهم مقاومة الظلمة والمستبدين فيتبوؤن بذلك موقف الجندي في خط النار . ترهبهم المقاومة او تروعهم محاولة الايقاع فينفضون ايديهم دون ان يتصلوا بالحق الذي طلبوه او يرفعوا الظلم الذي سئموه .

ارادت الحكومة ان تنتقم نوعا ما لنفسها من بعض القائمين بهذه الحملة فتقمصت في السلطة القضائية التي قيل لنا انها استقلت واستقل افرادها وان كنا لا نزال نشاهد كثيرا من المظاهر في ذات السلطة وفي الافراد تدل على ان هذه الجهة لا يزال بها مس من الحكومة يتخبطها بين حين وآخر . فعمدت الى رفع قضية باسم الامير ضد وطنينا الفاضل السيد الطيب بن العمري الكاتب الاول لشعبة الحزب الحر الدستوري التونسي بالمرس وبالكاتب القدير والمترجم البارع الشيخ احمد الدرعي المتطوع بالجامع الاعظم . الاول بصفته مرسلا لبرقية احتجاج ضد مشروع التجنيس والثاني بصفته كاتبا لها وموقعا عليها . وستون شخصا آخرون وقعوا على العريضة ايضا .

وفحوى هذه الدعوى ان البرقية فيها عبارات موحشة للامير . ومعلوم ان القانون الذي وضع لحكم امة اسلامية باعانة حكومة جمهورية ينص على ان الذي يقول للامير كلاما موحشا يعاقب بـ ٣ اعوام سجنا والف فرنكا غرامة

وانزال هذه العقوبة بهؤلاء الاشخاص كاف لتشفي الادارة واخذ ثارها

ولسنا في حاجة الى بيان وقع هذه القضية في الراي العام وتاثيرها في العلاقة الباقية بين الامير وشعبه لاننا نعلم ان النتيجة هي الغاية التي تسعى اليها ادارة تسير على قاعدة فرق تسد . وانما الذي يهمنا بيانه فيما بعد

مسالة استقلال القضا واستقلال نفس القضاة وهذا لا يمكننا الخوض فيه مع مالنا من الراى في احالة القضية الابعد ان يحكم فيها القانون لان تداخلنا الآن ربما يعد تهجما وتخرصا بالغيب فلنمسك القلم الى يوم ٢٦ من الشهر الجارى حيث تقع الجلسة في هذه القضية الاولى في بابها ومن نوعها

ولم تقتصر الحكومة على هذه بل شاءت ان تردفها باخرى من نوعها وهي ان وكيل الدولة ارسل فيما بلغنا الى رئيس نقابة الافوكاتية يستشيره في رايه في شان افوكات يحرر فصلا كهذا واشار الى ملاحضات الحزب بشان مسألة التجنيس التي قدمها الى مجلس الشيوخ والتي كلفت هيئة الحزب الاستاذ السيد صالح فرحات بتحريرها لما راته فيه من الكفاءة والتضلع في القوانين

وما كاد يذاع خبر محاولة محاكمة الاستاذ حتى تهيج الراى العام لهذا الامر واشماز منه فاحتج عليه الاستاذ قاطان ودوران وغيرهما وتجاهلته السفارة عند سؤالها عنه ومنذ ذلك الحين والرسائل ترد تباعا من عموم جهات المملكة تستفسر عن هذا الحادث المشوش للافكار

ولما اجتمعت هيئة نقابة المحامين وعرض عليها استفتاء وكيل الدولة رفضت بالاجماع النظر فيه لما فيه من مظاهر التحامل والاعتداء على حرية الراى فهدات بذلك الافكار نوعا ما وبقيت الانظار متجهة نحو القضية الاخرى

هذا ونحن بلسان الامة نهني الاستاذ صالح فرحات لا بخروجه من هذه الحبالة بل لما اصبح عليه من المكانة والاعتبار لدى كافة طبقات الامة بفضل جهاده القومي المستمر وبفضل لهجته الصادقة وثباته النادر وبطولته الفذة

ونشكر في الوقت نفسه بلسانه هو جميع اخواننا الذين بعثوا برسائلهم اليه والى الحزب يستطلعون سر هذا الامر الغريب ويسالون عما آل اليه امر هذه القضية تاييدا للاستاذ واعرابا عن عواطفهم نحوه ونحو الهيئة التي هو احد افرادها العاملين

واما الذين طلبوا منا نشر بيانات بشان القضية الاخرى فاننا نرجيء طلبهم الى ما بعد الحكم فيها حسبما يقتضيه الواجب

وقد استدعت ادارة المحافظة كلا من الشيخ عبد الرحمان البلاوي المتطوع بالجامع الاعظم والسيد محمد النجار التلميذ بالمعهد المذكور لاستنطاقهما بصفتهما متهمين بالتحريض على تكوين مظاهرة ضد مشروع التجنيس الذي صادق عليه مجلس اخيرا وسننشر خلاصة البحث في غير هذا المكان والذي نلاحظه هنا ان شيوخ النظارة العلمية بالجامع وجدت ورقة ملصقة باحد جدرانه مكتوب عليها كلمات تدل على ان كاتبها طفل صغير دفعه الطيش الى كتاب ما كتب فنزعتها النظارة من الحائط وارسلتها الى مدير المحافظة فكانت من جملة نقط استنطاق ذينك المتهمين ولم تكتف بذلك بل اخذت تفتش دفاتر الطلبة منهم وتعاين هي بنفسها الخطوط لتطلع على كاتب تلك الورقة وحجزت بعضها ولم توجهه الى اصحابه وجعلت حارسا يحرس موضع المعلقات ويراقبه كما انها كلفت مراقبين آخرين يمنعون الطلبة من الاجتماع والتحدث ولو في شان الدروس بهذه الدرجة. وتطوع بعض كبراء الاساتذة بتحريض الطلبة على الابتعاد من الحركة الوطنية ومن القائمين بها وتحذيرهم منهم وطعنه في الحركة ورجالها طعنا كبيرا

فليهنأ م تريدون بالافان له في كل جهة رجالا يعملون عمله ويقومون له بتنفيذ مقاصده وسيهنأ م. كثبانه مدير المحافظة فان فرع ادارته الجديد ورجاله قائمون بالواجب حق القيام.

هذه القضايا التي نشأت عن مسالة التجنيس ودور هذه المسألة لم يختم بعد فلننتظر ما ياتي به المستقبل

دروس النظامات الادارية

٣

غلط فاحش وخطير

يراد ترويجه في المتعلمين

اني ممن لا يحتفلون كثيرا بذكر المعاهدات على معنى الادلاء بها ولا يرونها شرعية بين قوي وضعيف مغلوب ومن هنا ارجو ان لا يؤخذ علي ان انا قبلت بالكلام حول معاهدة باردو والمرسى مع الاستاذ الضليع في علم الحقوق م. ريكتنفالد المدرس بادارة المحكمة المدنية الذي لا يريد الخوض في السياسة . . .

قال م. ريكتنفالد في كلامه عن مقتضيات الحماية وحقوق الحامي : « ان ترك السيادة الخارجية المشار اليها لا يحصل دائما بصورة واحدة اذ يحدث احيانا ما يقتضي ان يبقى بيد الدولة المحمية حق امضاء اتفاقات سياسية لكن بشرط ان تكون من قبل قد احرزت على مصادقة الدولة الحامية الامر الذي يترتب عليه حصر ذلك الحق حصرا معتبرا وجعل الدولة المحمية في المركز الذي تكون فيه لو تكفلت الدولة الحامية نفسها بابرام الاتفاقات السياسية التي تهمها . »

وبهذا يتبين لكم لماذا لم تضطر الدولة التونسية في الحرب الكبرى التي غيرت وجه الارض الى اشهار الحرب على اعداء فرانسا

يفيد كلام م. ريكتنفالد ان التنازل عن السيادة الخارجية للحامي درجات مختلفة يكون التاثير فيها للحوادث . ومن الدرجات المراعي فيها الاحوال ابقاء حق عقد اتفاقات سياسية للدولة المحمية لكن بعد مصادقة الدولة الحامية عليها وبهذا الشرط نزلت الدولة المحمية منزلة المتنازل حقيقة تنازلا تاما عن سيادته الخارجية ، فلم يبق من معنى مراعاة الحوادث المؤثرة غير التمويه على المحتمي حتى يلين خاطره وتنفصل المشاكلة بسلام حسب رغبة الحامي .

ان كلام الاستاذ في مجموعه جاء شارحا للنية الحسنة . . . التي يخفيها واضع المعاهدة اعتبارا للاحوال القائمة في تلك .

غير ان شرط المصادقة الذي بنى عليه الاستاذ هيكلا مرتفعا من الدخان لم يرد ذكره في النص الرسمي لمعاهدة باردو المنشور بالرائد التونسي بتاريخ ٢٩ جوان سنة ١٨٨١ (سنة الاحتلال الفرنسي لتونس) ففي الفصل السادس من المعاهدة بعد الكلام على تكليف نواب فرانسا في الخارج بحماية مصالح تونس ما نصه : « . . . والتزم حضرة رفيع الشان باي تونس ان لا يعقد ادنى عقد يفهم منه التعاقد مع اجنبي بغير ان تعلم به دولة الجمهورية الفرنسية وتتفاهم معه فيه من قبل

هذا النص بجوهره ينفي نفيا صريحا شرط المصادقة والتحصيل على الموافقة من قبل : ذلك الشرط الذى يجتهدون ان يبثوه في كل متعلم وكل قاري وسامع فلقد قرانا بالزنامة التونسية لمؤلفها مترجم السراى سابقا وعامل الكاف الآن السيد محمد بن الخوجه نص الفصل السادس باضافة هذا الشرط اليه. وهكذا شاءت ظروف اليوم ان تذكره كما شاءت ظروف الامس ان تنفيه . والاغرب من ذلك ان مسالة هذا الشرط الملحق اخيرا بالمعاهدة لم تقف عند الحد النظري بل تجاوزته الى تعليل الحوادث الواقعة ، فاراد استاذنا م. ريكتنفالد ان يفهمنا ان تونس معتبرة في صف المحاربين لاعداء فرانسا في الحرب الكبرى وانها لم تحتج في ذلك الى اشهار حرب عليهم وان ذلك كله ناتج عن شرط المصادقة.

نحن التونسيون اقل عددا من مليونين . ونحن التونسيون عرضة في كل حين لمحاربة اعداء فرانسا (وهم كثير) ونحن التونسيون لا نحتاج في محاربتهم الى اشهار حرب بل يكفي ان تتورط فرانسا فيها لصوالح لها . وهذا معنى الاخوة وهذا معنى المساواة ومن جهة اخرى فنحن التونسيون ايضا محميون من كل خطر يتهددنا في الخارج والداخل فاقرؤا واعجبوا وافتكروا ايضا في دروس النظامات الادارية التي يلقيها الاستاذ الماهر م. ريكتنفالد الذي لا يريد الخوض في السياسة . . . ابدا ابدا (مطلع)

اكبر من اختها

كتبنا في العدد الفايت من هذه الجريدة الى ثلة المدرسين الذين ذهبوا يستزيدون جراياتهم من السفارة سائلين اياهم عن تلك النزعة المقبوحة اهي مروق من الطاعة ام خروج عن الجماعة وبينا لهم اعوجاج المسلك الذي سلكوه وشذوذ المذهب الذي ذهبوه املا في ارعوائهم وطمعا في رجوعهم طائعين مستغفرين معلنين التوبة من تلك الحوبة [illegible] يحذرون باحد [illegible]هم من زوايا خموله [illegible] لولاه من اوحال كسله ويقعدونه القرفصاء على منبر النهضة الذي نصبته لهم فيعلن بكل جرأة الاصرار على عمل هو العصيان ومذهب هو الطغيان ويظيف الى كبيرته اخرى اكبر منها اذ قال ان الامير القى بزمام المملكة الى المقيم ولم يبق ادنى شيء للوزير ومن اجل ذلك جعل هو ورفاقه قبلتهم السفارة واعرضوا عن الامارة والوزارة . وما كفاهم قولهم هذا في الامير الماثل حتى مالوا على الامير الراحل « تغمده الله برحمته » فقالوا عن تنازله عن عرشه يوم ٥ افريل انه احدث فتنة احرقت الناس واجتنينا دخنها

وتنازل الامير عن عرشه كان كما عليه الكل ابتغاء سعادة امته وتحصيل رغباتها التي منها تحسين مرتبات الموظفين ومن بينهم المدرسون الذي يصمون عمله بالفتنة ويذكرون معاضدة الامة له بما لا يليق

ينكرون المروق ويدعون انهم لم ياتوا غير المالوف المتعارف واي مروق اكبر من اعراضهم عن الامير والوزير والمدير ومن اليهم ممن بيدهم مقاليد السلطة الداخلية وشؤون هذه المملكة من عظيم وحقير - ولا اقول النظارة العلمية الذين هم لنظرها وتحت سلطتها - ورغبتهم عنهم وتخطيهم اعتابهم - ولا اقول رقابهم - الى السفارة كانهم موظفون فرنسيون او ما جودون في عملهم لادارة الاحتلال يطلبون من السفير الزيادة في جراياتهم الحقيرة ويشكون حالهم اليه حتى انكر عليهم تخصيصه بعرض حالهم دون اولياء امورهم ولولا ان حمل ذلك منهم على الجهل بحدود وظيفته لاوصد في وجههم الباب ولا نزل بهم العقاب احتراما لسلطة الامير ووقوفا عند حدود اللياقة والقانون ولكن شفع لهم عنده تخيل الجهل فيهم فهداهم السراط السوي

ان في جيب كل من هؤلاء المدرسين ثلاثة اوامر على الاقل من الامير اخذوها بواسطة الوزير - وليس للسفارة فيها دخل ولا للسفير عينت بمقتضاها وظيفتهم ومنزلتهم العلمية وقدرت جراياتهم فهل من الطاعة ولزوم الجماعة ان يذهب هؤلاء عند طلب الزيادة في جراية عينها الامير الى السفارة او السفير ؟؟؟

دعهم يقولوا عن الحركة الوطنية ما يشاؤون ويصموا رجالها بما يريدون ويقولوا عنهم انهم يبتزون اموال الشعب باسم الوطن الى غير ذلك مما تنطوي عليه نفوسهم فذلك امر لا نخوض معهم فيه اما قولهم ان تونس للمقيم وانه الحاكم المطلق وان السلطة كلها بيده وليس لغيره معه شيء وتاييدهم ذلك بذهابهم اليه في حاجاتهم وسنهم هذه السنة السيئة في الناس فذلك ما نطلب منهم الاقلاع عنه والتوبة منه واسترضاء الامير بتقديم الطاعة والوزير باتباع الجماعة فاننا لا نطالب منهم غير هذا ولا نريد به الا ان يعلم الناس انهم لم يريدوا بها الفتنة وانما هي زلة الجهل يغفرها الرجوع الى الحق.

ويودنا ان يضع المدرس العامة التي وقف تحتها والحجاب الذى توارى به حتى يعرفه الناس ان وقف ثانية على منبر النهضة ولا اخاله لان تاخير التوبة اصرار والاصرار من موجبات المواخذة فليمكن ان وقف على المنبر ثانية من التائبين فاني له . . . . . . ناصح آمين

منزل بوزلفه

الزم شيخ بلد المنزل فقراء سكانها بحراسة البلد ليلا او بدفع غرامة قدرها ٢٤ فرنكا سنويا زيادة على الاداآت الرسمية القارة وغير القارة التي ضاق بها الفقراء ذرعا واعفي منها الاغنياء والاعيان وان كانت غير مشروعة ولا يرتضيها قانون

ان حراسة الامن من واجبات الحكومة وادارة المحافظة لا من واجبات السكان الذين يدفعون الضرائب فما هو المبرر يا ترى لجعل الذين يدفعون الضرائب يحرسون الامن ليلا وما هي السلطة التي بيد الشيخ حتى يسخر الناس هذه السخرة وليس بيده من الادارة امر بذلك وما هو المبرر له على جمع المال مقابل اعفاء افراد من الحراسة وتشغيل آخرين بها

نمقت هذا السلوك ونلفت نظر اولى الامر الى هذه الاجراآت التي لا يبررها قانون ولربما عدنا للموضوع فنشرحناه الشرح الكافي ليطلع الراي العام عليه

مراقب الكاف

والشيخ يوسف بن عاشور

نشرنا بالعدد الفايت من جريدتنا هذه مقدمة لبيان ضاف في سلوك نواب الادارة في الآفاق واضطهادهم لامجاد هذه الامة وافاضلها اضطهادا لا عن جريمة اجترموها ولا لمخالفة ارتكبوها سوى انهم احرار يحبون العدل والانصاف ويمقتون الضغط والظلم والاجحاف . وكنا نود الاسترسال في نشر ذلك البيان ليطلع الناس على استعمال نواب الادارة لنفوذهم ضد الاشخاص الذين يخالفونهم في المبدأ والذين لا يخفضون لهم جناح الذل من التملق والتضاهر بالعبودية التي يريدون ان يشاهدوها في في كل تونسي تسوقه حاجته الى الوقوف بين ايديهم ولكن حال دون ذلك في هذا العدد كتاب كريم القي الينا من تلك الناحية مذيلا - ٨٧ امضاء من اعيان سكان الجهة وامائلهم يحتجون فيه على سلوك الادارة نحو شخص الشيخ يوسف الذي يحترمون فيه الفضيلة والنزاهة والشرف ونحو امثاله من احرار ذلك البلد وهذا ما يتضمنه ذلك الكتاب :

يوجد ثلة من سماسرة السوء ومروجي سياسة قياصرة الآفاق يذيعون منذ مدة احاديث مختلفة منها ان الحكومة عازمة على التشفي ممن اشتهروا بشدة التمسك بمبادئهم والمحافظة على تعاليم دينهم الحنيف ويستند في هذه الدعوى على ان سلوكهم هذا يقف حاجزا امام ماتريده الحكومة من التجنيس وغيره من الاشياء التي لا تتفق مع المحافظة على المبادي والتمسك بتعاليم الدين .

وهذه الاشاعات تروج بواسطة اناس لهم صلة ما باولي السلطة ويدعون ان لهم بهم علاقة متينة وهم بهذه الصفة منظورون من مواطنيهم بعين الريبة والحذر لانهم يرون فيهم حالة نميمة ودعاة فتنة

وانما اثرت اشاعاتهم هذه من جهة كونهم كانوا ينقلون عن المراقب انه سيتخذ اجرآت ضد الشيخ يوسف بن عاشور وقد صح ذلك وصدق ما قالوه ولما روجوا في هذه الايام تلك الاشاعة الفاسدة حدث في الناس تشويش رقبوا من اجله هذا الاحتجاج .

كان المراقب المدني بالكاف استدعى عدول ورغة واوقفهم ستة ايام بدعوى انهم ملزومون بمقابلة المراقب ولكن المراقب في شغل ودام هذا الاعتقال مدة وتحمل اولئك الناس خسارته من لوازم اقامة وعطلة عن العمل وتشويش في عائلاتهم التي كان يبلغها بوسطة اوليك الوشاة ان المراقب بصدد اتخاذ اجرآت صارمة ضد اوليك الاحرار ولقد نشر هذا الامر بجريدة المبشر عدد ٦ ونشرت تفاصيل اخرى من هذا القبيل بجريدة الامة عدد ١٤ بعنوان ان هذا لظلم عظيم.

ومن تلك الحادثة استمر المراقب يشاغب هؤلاء النفر والشيخ يوسف بالخصوص ويقلق راحتهم بالبحث المتوالي والاستدعآت المتتابعة من طرفه ومن طرف العامل بايعازاته ومن القاضي ايضا باشارة منه

وآخر دور من اجرآت المراقب المدني هوانه في يوم ٤ ١ من ديسامبر جاء الى الشيخ يوسف بن عاشور عون الادارة وبيده بطاقة جلب المذكور صحبة دفتر اشهاده ليحجزه العامل ولما مثل الشيخ يوسف امام عامل الكاف طلب منه تسليم الدفتر وحيث صادف ذلك اليوم ان دفعه الى القباضة العامة اعلمه بذلك فحمله على الكذب وارسله صحبة مبلغ من طرفه الى قاضي الكاف ففعل معه الشيخ القاضي ما امره من تهديد ووعيد وكلام غير لايق الكرامه وطلب منه الدفتر فاعلمه بانه سلمه الى القباضة فارسل الشيخ القاضي في الحين عونين الى القباضه يامرها بحجز الدفتر ولما سال الشيخ يوسف بن عاشور الشيخ القاضي عن السبب في حجز دفتره اجاب انه لا يعلم حيث انه تلقى بذلك اذنا من الوزارة وهذا نفسه جواب العامل قبله . ولما اراد الشيخ يوسف مقابلة المراقب لاعلامه وسؤاله امتنع المراقب من مقابلة الشيخ كان الشيخ مجرم او من المعتدين على الامن العام

وهذه الواقعة قد احدثت تاثيرا سيئا في نفوس السكان وجعلهم يذهبون مع الظنون كل مذهب خصوصا والشيخ لم يرتكب ما يوجب هذه المعاملة اللهم الا فكرته الحرة واذا كانت هذه جريمة عند الحكومة او عند المستبدين من نوابها الذين يرسلون اليها التقارير عن سيرة الاشخاص فتعمل بمقتضاها بدون ترو ولا اعمال روية وما هذه التقارير الا تحريش ممن تخلقوا باخلاق لا توافق ناموس فيصرية المراقبين اذا كان ذلك هو المبرر فلتعلمه الحكومة عند اجرائه حتى لا تكون كرامة الناس عرضة للظنون لان اجراء مثل هذا مع عدل لا يتاتى الا ممن ارتكب جريمة او مخالفة فلتنق المصفة والشرف في اعراض الناس

المبعدون عن اوطانهم

في الشرق الادنى

نقلا عن المقطم الغراء

نشرنا في غير هذا المكان رسالة ارسلها الينا سليمان بك الباروني من اعيان طرابلس الغرب ومن كبار رجال الحكومة العثمانية قبل الحرب وصف فيها بالايجاز كيفية معاملته ومنعه من العودة الى وطنه او الى بلاد اخرى من البلدان الشرقية التي الف هواءها وماءها وطعامها وعاداتها والتي له فيها علاقات نسب وقرابة واعمال واشغال

وليست حكاية الباروني بك بالحكاية الفذة من نوعها فان في اوربا وغيرها اليوم عددا يذكر من الشرقيين على اختلاف بلدانهم لا يسمح لهم بالعودة الى اوطانهم حتى بعد ما نودي بالسلام في جميع انحاء الارض وبعد ما استقرت هيئات الحكم في البلدان التي يمنعون من الرجوع اليها

ان حق الانسان في الاقامة في وطنه حق مقدس ودساتير معظم بلدان العالم تحظر ابعاد المرء عن مسقط رأسه ولو على سبيل العقوبة الا في احوال استثنائية نص عليها في بعض تلك الدساتير كالذين يبعدون باحكام المحاكم الفرنسوية الى جزيرة راس الشيطان في غرب افريقية . وبالامس ابعد وزير الداخلية البريطانية اناسا من سلالة ولندية الى ارلندا وهي جزء من اجزاء الامبراطورية البريطانية فقامت عليه القيامة وحكمت احدى محاكم لندن الكبرى بانه تعدى حدود سلطته وافتات على قانون البلاد فاضطرت الحكومة الى نقض قراره واعادة المبعدين وتعويضهم من خسارتهم بابعادهم . ولولا ان البرلمان اسرع فسن قانونا للتضمينات في هذه الحادثة لغرمت الحكومة البريطانية مالا طائلا في سبيل تعويض من ذكرنا مما اصابهم من الاجحاف

وقد يسكت الناس عن عقوبة الابعاد في حال الحروب والثورات والفتن حينما تبسط الاحكام العسكرية ويوقف سير التدابير العادية حرصا على سلامة البلاد وصونا لها من تدابير الاعداء ولكن هذا لا يخرج عن ان يكون امرا وقتيا يزول بزوال اسبابه فاذا عادت الامور الى مجاريها ورجع النظام الى نصابه ابطلت المعاملات الاستثنائية وصار القول الفصل للقانون العادي

وانما جرى العرف بين الدول على انه يجوز للدولة ان تبعد من ارضها غير المرغوب فيهم من غير رعاياها اذ ليس لهؤلاء عليها ما لرعاياها من حق بل هم في حكم الضيوف فاذا خرجوا عن جادة قانون البلاد حق لاهل البلاد الذين تمثلهم حكومتهم ان يكافوهم مغادرتها لانهم لم يفوا بما عليهم من الواجب الى بلاد احسنت ضيافتهم

ورب قائل يقول ان الحكومات التي وضعت يدها على بلدان الشرق بالاستعمار او الانتداب ـ والفرق بينهما لفظي فقط ـ مضطرة الى التوسل بهذه الوسيلة حرصا على راحة البلاد نفسها ومحافظة على سلطتها فيها فالذين تبعدهم عن البلاد هم من الذين تخشى شرهم من هذا القبيل

وجوابا على ذلك يقال ان هذا الابعاد نفسه سواء نصت قوانين تلك البلدان على جوازه او منعه دليل على ان في حكم تلك البلدان نقصا وعيبا كان الاولى بحكوماتها معالجتهما بالطرق القانونية بدلا من الالتجاء الى هذا الاسلوب الذي ينفر منه الطبع ولا يسلم به العقل السليم فان قوانين العقوبات في جميع البلدان تنص على كل ما يتعلق بسلامة الدولة واحترام الهيئة الحاكمة فاذا كان في القانون نقص ما تيسر سده واكمال النصوص القانونية بالطرق الدستورية واما اخراج المواطن من وطنه ونزعه من بين اهله وابعاده الى بلد آخر ليس له به صلة فيكاد يكون اعترافا من الحكومات بالضعف وافحاما لها خصوصا اذا بني هذا الابعاد على اعتبارات عمومية صادرة من هيئة ادارية ولم يعزز باحكام محاكم قانونية عرف قضاتها بالنزاهة والعدل

وهذا علاوة على ان الاختبار اظهر ان هذا الابعاد لا يعود بالنتيجة التي يرومها الذين لا يزالون يعتمدون عليه بل يغلب ان ياتي بعكسها تماما فان العالم اليوم غيره بالامس ومواصلاته الآن غير ما كانت في النصف الاول من القرن التاسع عشر فالتمسك به مع شدة مخالفته لاحكام الانصاف والعقل ولا اختبار دليل على ان القائلين به يجهلون سير الامور في العالم والخطوات العظيمة التي خطاها الروح الوطني في الشرق في هذه السنين الاخيرة وانهم قلما يعبأون بمقتضيات العدل والقانون

وقد تعددت الحوادث التي هي من هذا القبيل وطال عليها الزمان واحرجت صدور الافراد والشعوب من جرائها ورددت الشكوى منها فصار من الواجب على الحكومات صاحبة الشان ان تعنى بها وان تضع حدا نهائيا لهذه المعاملة الاستثنائية التي لا تطابق ما يردد في الدوائر الرسمية عن الاستقلال والسلام وحسن العلاقات ورغبة الدول المستعمرة او المنتدبة في توثيق عرى الالفة بينهما وبين الشعوب التي قضى القضاء بان تتولى حكمها الى ان يتيح القدر لتلك الشعوب ان تقبض على زمامها بيدها

وما يقال عن اولئك المبعدين يقال عن الذين اعتقلوا في اوطانهم لاسباب واعتبارات تشبه الاسباب والاعتبارات التي ادت الى ابعاد المبعدين نعم ان المبعدين يتمتعون بحريتهم حيث هم ولكن [illegible] وطنه واهله ومنعه من العودة اليه من اشد ما يحل بالمرء في هذه الحياة فلا غرو اذا تصاعدت الشكوى من هذا الحجر على حق طبيعي وخصوصا في ابان السلم وتحكم القانون المدني الكفيل بحفظ النظام في البلاد

فالى متى يسكت احرار الاوربيين على هذه المعاملة التي تعمل باسم حكوماتهم الدستورية وحريتهم الحرة وحتى متى تظل هذه القوانين الاستثنائية سيفا مصلتا على رقاب الناس في البلدان التي تعنيهم في هذه العجالة فان هذه المعاملة لا توصل الى الغرض الذي يطلبه بعض من الموظفين ولا تؤول الى توثيق عرى المودة وحبال المحالفة ولا تدل على رضى المحكومين عن حالتهم

ان لعصر السلام والوئام مظاهر اذا لم تتوفر ولم تكتمل كانت تبعة ذلك واقعة على المسؤولين فاذا لم يؤدوا حسابا الى اهل الجيل الحاضر فلا مندوحة لهم عن اداء هذا الحساب الى التاريخ

«الامة» زيادة على ما ذكره المقطم الاغر فانه وان ابعدت دول الحلفاء ـ انقلترا وايطاليا وفرنسا بعض العظماء عن بلادهم الا ان بقيتها قد تركت ابوابها مفتوحة امام اولئك الرجال يدخلونها متى شاؤوا وغير الشيخ سليمان الباروني فان الدول الثلاث اتفقت كلها على اغلاق ابوابها باسرها دونه من الهند الى مراكش واستهانته بهذه المعاملة المعقوتة عن بقية عظماء الاسلام من غير مبرر كانهارات في جسمه مادة ماتيرية تخاف ان يشتعل منها العالم الاسلامي اجمع

وتلك المعاملة الخاصة لا وجود لها في اي شرع ولا قانون عند اي دولة نظامية في اي عصر الهم الا في عصور التمدن في القرن العشرين ..

ولئن اغلقت انقلترا وايطاليا ابواب ممالكهما في في وجه هذا الرجل العظيم فانا نؤمل من فرانسا التي تلقب نفسها بدولة الاسلام و تتظاهر بالمودة [illegible] ان تفتح باب [illegible] جل الاسلام الذي [illegible] صدقه وحسن طويته

صاحب الامتياز عبد العزيز المحجوب

مطبعة (النهضة) نهج الجزيرة عدد ١١ ـ تونس